Issue 6755 Wednesday 9/9/2020
الزمان – السنة الثالثة والعشرون العدد 6755 الاربعاء 21 من محرم 1442 هـ 9 من ايلول (سبتمبر) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/23. UK

بطاقة سكن وسلسلة محن في جعبة وطن

حيدر عبد الامير الغريباوي
بغداد

يخيل اليك وانت تحاول نقل بطاقة السكن من منطقة ما في بغداد لمنطقة أخرى ان الذي وضع تعليمات النقل متأثر بالفلسفة اليونانية او الجدل الديالكتيكي في التعقيد .. متى يعلم مسؤولونا ان احترام الذات الآدمية أعظم من احترام الذات المادية .. وهنا اتساءل ما حال تعليماتكم يا فلاسفة الروتين لو كانت مدننا كأبو ظبي او الشارقة او حتى الخرطوم ...

روتين إداري عقيم مازال يخيم على الجهات والدوائر الحكومية بلا استثناء ومنها مكاتب المعلومات المتخصصة ببطاقة السكن التي لم تتمكن بعد من القيام بتنظيم العلاقة بينها وبين مراجعيها من المواطنين ولم تحرك ساكناً باتجاه ازالة كافة العوائق والعقبات التي تقف حائلاً دون إنجاز الأعمال من خلال إصلاح بيئتها الادارية، وتحسين الأداء الإداري في منظومتها الإدارية والتي تعمل بمعزل عن الاخرى.

تبدأ سلسلة المعاناة عند المواطنين الذين يعانون الإجراءات المطولة والمملة التي فرضها عليهم الروتين وما يتكبدها جراء ذلك من تضييع للوقت والجهد في إنجاز مراجعات قد لا يستغرق انجازها ساعة أو ساعتين من الوقت وليس أسبوعاً أو أكثر لانهاء معاملته التي لا يستغرق إنجازها سوى دقائق وابتداع ظواهر ووقائع خارج ما هو معهود في تطبيقه. وتارة اخرى تتعلق بمزاج ووضعية الموظف ومدى سعة صدره في انجاز المطلوب منه مما يضطر الى البحث عن شخصية لها صلة او معرفة مع أحد موظفي الدائرة التي تكون فيها معاملته.

منظومة الكترونية

ولافتقار اغلب دوائرنا والتواصل من خلال المنظومة الالكترونية، طالما دخلت الحواسيب الالكترونية في كل مفاصل الدولة زمن ثم استئصال الحلقات الزائدة والتي لا معنى لها خلال رحلة إنجاز معاملة المواطن وخلق بدائل وفق منظومة برامج الكترونية محدثة والشروع بمنظومة (الحكومة الالكترونية) يضاف الى تلك العقبات عدم وجود مكتب استعلامات يسترشد المواطن الى الكيفية التي تمكنه من إنجاز ما جاء لأجله، كذلك عدم وجود علامات أو ما يمكن أن نسميه هنا بالمعلومات الارشادية التي تعرف المواطنين بكافة المفاصل الادارية ومسمياتها المختلفة. فضلاً عن العشوائية في توزيع الادارات والأقسام، وبصورة جعلت هناك ادارات متقاربة جداً تختلف في طبيعة مهامها ومسئولياتها الأمر الذي يضع الزائر أمام حالة من التخبط.

الى جانب غياب تام لأطر المتابعة المستمرة لإنجاز الطلبات المقدمة الى هذه الجهات وخاصة إجراءات استحصال بطاقة السكن.لتستمر حالة التذمر من قبل المواطن صاحب المعاملة، في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الادارة العلمية اليوم وما ابتكرته من نظم وأسس وقواعد لتنظيم العلاقات الادارية بين اصحاب العمل والمستفيدين منه.. ولاشك أن هذا يتطلب منا مواصلة تسليط الضوء على هذه المشكلة بكل أبعادها وجوانبها حتى نستطيع تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الاجراءات الروتينية ودعوة الى مراجعة القوانين واللوائح والنظم المنظمة للإجراءات الروتينية في استحصال بطاقة السكن ومحاولة معالجة قصور التدريب والتأهيل للموظف المختص والافادة من تجارب الآخرين الناجحة.. وهذا يولد فجوة بين حاجات المواطنين الذين يحلمون بخدمة إدارية سريعة يقابلها روتين إداري مقيت حيث يعد العراق في مقدمة الدول من حيث الفساد الإداري، وبحسب منظمة الشفافية العالمية فإن أكثر من 65 بالمئة من العراقيين دفعوا رشاوى إلى موظف حكومي أو أسهموا في توسيط متنفذ لقضاء معاملة إدارية.

اجهزة الدولة

انّ هذا الفساد يصيب المؤسسات والهيئات الإدارية لأجهزة الدولة، وقد ارتبط بالمرافق العامة والموظف العام وأحدث العائق الأساسي بوجه شرعية الحكومات.

بمقابل سلسلة الروتين فأذا ما كانت الإجراءات واضحة، سهلة الإدراك. من شأنها ان تحد من مظاهر الفساد الإداري وذلك لأن كثرة الإجراءات وتعقيدها تجعل بعض الموظفين والمراجعين يلجأون إلى استخدام الرشوة، وبنفس الوقت العمل على تحديث التشريعات وتيسير الأساليب وتبسيط الإجراءات الإدارية في مراكز منح بطاقة السكن، من خلال تعزيز استخدام المعلوماتية وتوسيع الاتصال بالمواطنين المراجعين عبر الشبكة الإلكترونية، وإعادة هندسة عمليات الإدارة العامة، وإنشاء ما عرف بـ "الحكومة الإلكترونية" عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبصورة خاصة الإنترنت في تقديم المعلومات والخدمات، بأكثر الطرق ملائمة.

وحذف الخطوات غير الضرورية التي لا مبرر لها، ولا فائدة منها، فضلاً عن إعادة النظر في النماذج المستخدمة في انجاز معاملات المواطنين، لاسيما تلك النماذج القديمة غير المتناسبة مع المقتضيات والمستجدات ولم تجر عملية مراجعة لها منذ فترات طويلة والعمل على إزالة التشريعات المتقادمة والمتضاربة، وتبسيطها، وزيادة جودتها، والاهتمام بقضايا الصياغة التشريعية من خلال تزويد الوزارات الحكومية بأذرع بحثية ، تعمل على إجراء الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بمجالات وأنشطة هذه الوزارات، مع الاستعانة بنتائجها في تطوير العمل الإداري، فضلًا عن تلبية المتطلبات المتزايدة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات العامة؛ من خلال تقصير المدة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة، وتفادي بطء الوسائل اليدوية والأخطاء التي تترتب عليها. ومع تيسر الاجراءات وتفادي العقبات كما يساعد تدفق بيانات المعاملات بسهولة ويسر، على تسهيل عمليات الرقابة والمراجعة بدلًا من تعدد النماذج الورقية والاطلاع على السجلات وتكدس المعاملات أمام الموظفين.

ترحيل أم مواجهة التركة الثقيلة ؟

صلاح نوري
بغداد

لطالما عزف رؤساء الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 على وتر التركة الثقيلة التي ورثوها عن النظام السابق حتى اصبحت تلك التركة تتضخم،و تتراكم أعباؤها بسرعة مذهلة مثل كرة الثلج دون معالجات جادة من قبل صانع القرار العراقي وصولاً الى الحكومة الحالية التي قامت هي ايضاً بالعزف على الوتر ذاته ،وكانت تلك التركة مفعمة بالكثير من العوائق والتحديات،مما قد يجعل رئيس مجلس الوزراء الحالي امام خيارين لا ثالث لهما اما مواجهة تلك العوائق والتحديات بما يملك من نفوذ وسلطة ،وتلك الخطوة تحتاج الى شخص ذي دراية وخبرة واسعة في عملية ادارة الازمة ،او العمل على ترحيل تلك التحديات والمشكلات الى الحكومة المقبلة مثل ما فعل اسلافه سابقاً . ان الاجواء الناشئة في ظل اختيار مصطفى الكاظمي رئيساً لمجلس الوزراء في شهر ايار من عام 2020 هي التي قد تكون اجبرته بالتفكير جدياً بالتحرك لمواجهة بعض المخاطر والتحديات التي تعترض طريق فرض القانون ،ووجود الدولة وهيبتها ،وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وقد تكون نقطة الشروع الاولى ،والضرورية لتحقيق الاستقرار الامني والسياسي هي السيطرة على السلاح المنفلت ،اذ اصبح استعمال السلاح ظاهرة شائعة في كل المدن العراقية مما شكل ازمة فعلية للنظام السياسي العراقي ،فالاخفاق لازم جميع الحكومات بعد عام 2003 في كبح جماح الجماعات المسلحة او السيطرة على الجريمة المنظمة او التقليل من سطوة ونفوذ العشائر،وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً وجودياً للدولة وسلطتها.

تحديات أخرى

وهناك تحديات اخرى تواجه الحكومة العراقية لا تقل اهمية عن التحديات انفة الذكر لتتفاقم الاعباء على الجهاز الحكومي،ويزيد حملها ،فغياب الامن ،وتفشي ظاهرة البطالة،وتأرجح الاستقرار السياسي ،والاستقرار الامني غير المتوازن ،والكساد الاقتصادي فضلاً عن التدهور في القطاع الصحي الذي تشهده البلاد بسبب تفشي وباء كورونا كل تلك التحديات تجعل من امكانية قيام اسس متينة لدولة قوية عملية بالغة الصعوبة ،فالدولة العراقية وبكل صراحة تعاني من اختلال في اعادة تعريف لادوار الفاعلين فيها ،فكان من المفترض ان تتجه الدولة العراقية بعد عام 2003 الى انتاج بيئة سياسية تؤدي الى خلق تنمية بشرية مستدامة عبر عملية الاندماج المجتمعي،وتوفير البنى التحتية الملاءمة،وتعظيم القدرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية لتوفير فرص عمل للمعطلين عن العمل ،والقضاء على ظاهرة البطالة،ومكافحة الفقر الا ان طبيعة التحديات الامنية كانت كبيرة ،و ذو تأثير بالغ على سياسات الحكومات المتعاقبة اذ اصبح الانفاق العسكري يفوق عدة مرات الانفاق على القطاعات الحيوية الاخرى مثل قطاع التعليم والصحة والبيئة والنفط والكهرباء والزراعة والصناعة والسياحة، فكانت ترحل تلك المشكلات من حكومة الى التي تليها بسبب سوء التخطيط و الادارة الفاشلة والفساد المستشري في مفاصل الدوائر الحكومية،فالاوضاع الامنية السيئة،والهشاشة الاقتصادية ،وسوء ادارة القطاعات المختلفة فضلاً عن سيولة الاحداث السياسية والامنية كانت لها وقعاً كبير ،ومؤثر على الاداء الحكومي،فاصبحت الدولة العراقية ذات بيئة خصبة لنمو ظاهرة السلطات البديلة التي برزت بشكل لافت بعد عام 2003،وإسْتَشْرتَ تلك الظاهرة ،وتبلورت بصورة واضحة بعد عام 2014 على اثر دخول تنظيم داعش للموصل، وما إعْتَرى على اثرها من انكسار معنوي للجيش العراقي ،وتعد السلطات البديلة بالاساس جهات فاعلة ما دون الدولة لحيازة الموارد والسلطة والنفوذ،ولها القدرة والامكانات على مُنَافَسَة الدولة ومقارعتها ،وفي حالات كثيرة تحل مكان الدولة في توفير الامن والخدمات وتطبق القانون وفقاً لمنظورها. وتتضمن تلك الجهات الفاعلة رجال الدين،العشائر،والجماعات المسلحة،وقد انتفعت تلك الاطراف من الدولة لكسب الموارد والنفوذ،وقد يبدو لاول وهلة صعوبة رسم حدود فاصلة بين تلك الجهات الفاعلة والدولة،فغالباً لا تكون الحكومة العراقية قادرة على فض النزاعات التي قد تحدث بين عشيرتين او أكثر بل ان الامور تترك الى الجهات الفاعلة ما دون الدولة لامتلاكها سلطة ونفوذ اكبر من الحكومة ،وفي ظل تلك المتغيرات المعقدة تبدو مهمة صانع القرار العراقي صعبة للغاية ففي حال فكر بالاصطدام بصورة فعلية بتلك الجماعات فانه سوف يواجه بردة فعل عنيفة نتيجة لما تملكه تلك الجماعات من ادوات وسلطة وتأثير تجعلها تتحكم بخيوط المشهد السياسي والامني، فصانع القرار العراقي اذا ما اراد فعلاً بناء دولة القانون والمؤسسات فعليه بالعمل على احتكار الاستعمال الشرعي لكل وسائل القوة ،فتكون الدولة فحسب هي من تحتكر استعمال القوة بصورة شرعية دون غيرها،وبالتالي فان اي استعمال لوسائل القوة من خارج نطاق مؤسسات الدولة يعد عملاً غير قانوني وعلى الدولة محاربته والسيطرة عليه ،وطالما ماعبرت الحكومة الحالية عن جديتها في محاربة كل اشكال العنف والفساد والعمل على فرض القانون ،وانهاء ظاهرة السلاح المنفلت في خطاباتها الرسمية الا ان ذلك الهدف يبدو صعب المنال بسبب وجود قوى ذات نفوذ ،وهيمنة على عملية صنع القرار تعمل على توجيه سياسات الحكومة بعيداً عن المساس بمصالحها. وعلى اثر زيارة رئيس الحكومة الاخيرة لواشنطن ،وما صدر منه من مواقف وتصريحات تبدو متزنة نوعاً ما اذ اكد على السيادة العراقية، وضرورة احترامها وزيادة التعاون الامني والاستخباراتي مع الجانب الامريكي فان تلك التصريحات لامست نوعاً ما الجماعات المسلحة ونشاطها في البلاد ،و قد تكون تلك التصريحات في نظر الطرف الاخر اكثر تطرفاً ،وتجعله في خانه الطرف الاقرب الى واشنطن منه الى طهران. وفي سياق عملها لامتصاص غضب الجماهير عمدت الحكومة الى تشكيل لجان للتحقيق في اعمال العنف عقب احتجاجات تشرين الاول من عام 2019 التي خلفت ما يزيد على 500 قتيل بين قوات الامن العراقية والمتظاهرين فضلاً عن تعهد رئيسها مراراً بمحاكمة المتورطين بعمليات قتل المتظاهرين ،وفتح ملفات الفساد التي يشتبه بتورط الكثير من السياسيين فيها الا اننا بالوقت نفسه نستبعد ان تتوسع الحملة او ان تاخذ طابع الصدام مع الاطراف الاكثر تأثيراً في المشهد العراقي ،فمصطفى الكاظمي سرعان ما يعدل مواقفه بسرعة لتجنب الصدام مع الاطراف الاكثر نفوذا في المشهد السياسي، فالكاظمي وبحسب اعتقادي سوف يسعى الى تحقيق مطالب المحتجين في المبادرة بعملية مكافحة الفساد وان كانت العملية خجول ،وهو بذلك يحاول تحقيق هدفين الاول: طمأنة المتظاهرين بانه عازم على محاسبة الفاسدين ،ومحاكمة قتلة المتظاهرين اكثر من كونها اعلان حرب على شخصيات متنفذه في المشهد السياسي.الاخر: تحقيق استعراض اعلامي للحكومة العراقية عموما ،ولهرم السلطة خصوصاً من خلال تقديم نفسه كونه مهتما جداً بعملية مكافحة الفساد ،ومحاكمة قتله المتظاهرين وان تطلب الامر التضحية ببعض السياسيين من الذين لا يملكون نفوذا قويا داخل دوائر صنع القرار،وبالتالي كسب رضا الشارع العراقي.

مشهد عراقي

وفي ظل تلك المتغيرات فان حكومة مصطفى الكاظمي سوف تسعى للعب على متناقضات المشهد العراقي ، وبالتالي فانها سوف لا تختلف كثيراً عن اخواتها من الحكومات السابقة اذ سوف تعمل على ترحيل جميع التحديات والمشكلات الى الحكومة القادمة بسبب ضيق المدة الزمنية فضلاً عن برنامجها الحكومي ،واولياته التي تتمثل في السعي الى اجراء انتخابات مبكرة في العام المقبل،وهذا الشيء ذاته يحتاج الى نوع من الاستقرار السياسي والامني، وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال دون ايجاد اجواء من التهدئة ،والمساكنة مع جميع الاطراف المتنفذة وصولاً الى تحقيق الانتخابات المبكرة ، فالتحديات الداخلية التي تواجه الدولة العراقية تعد بمثابة قنبلة موقوتة تحتاج الى رؤية وحنكة واسعة لتفكيك جميع المعضلات التي تواجه قيام دولة القانون والمؤسسات ،وبالتالي سوف تبقى تداعيات تلك التحديات تشكل حلقة مفرغة دون ايجاد معالجات جذرية لها على مدى اجيال قادمة .

الأسباب الحقيقية لتعطيل الطاقة الكهربائية

ادهم ابراهيم
الموصل

لايمكن ان ننسى تهديد جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركية في عام 1991 قبل شن الحرب على العراق عندما قال كلاما ?يعبر عن المشروع الامريكي الجديد في العراق (سنعيدكم الى عصر ما قبل الصناعة) وبيكر كان يعي جيدا المخطط الامريكي في تدمير البنية التحتية للعراق .

ان ماجرى ويجري الى يومنا الحاضر من تخريب الصناعة والزراعة والخدمات العامة ، لم يكن عن جهل او سوء ادارة فقط . ولا كان احتلال العراق خطأ استراتيجيا كما كان يدعي توني بلير وغيره . انما كان ذلك على وفق مخطط قد اعد سلفا لاعادة العراق الى عصر ماقبل الصناعة . وبدأ ذلك حقا منذ فرض الحصار على البلاد عام . 1991ثم استكملوه بعد الاحتلال العسكري عام ? 2003 وجلب احزاب وكتل طائفية متخلفة لادارة الحكم . ليعيثوا فسادا وتخريبا في هذا البلد العريق .

ولعل اهم عمل تخريبي قاموا به هو ايقاف كل تطور صناعي او حضاري ، عن طريق تعطيل قطاع الكهرباء ، وبذلوا جهودا خبيثة في عرقلة اعادة هذا القطاع الى الوضع الطبيعي ، بعد ان تم تدميره نهائيا من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، كل ذلك بهدف القضاء على البنية التحتية للعراق التي تعتمد اساسا على الطاقة الكهربائية ، التي تمثل عصب الحياة . وهو تدمير متعمد وغير مبرر .

ان الانقطاع الدائم للطاقة الكهربائية يصيب بالشلل كل مرافق الحياة . فهو اساس الصناعة والزراعة ، والخدمات العامة والاتصالات والكومبيوتر وغيرها من القطاعات . وبالتالي كان سببا مباشرا لبطالة ملايين الشباب .

وتشير الإحصاءات، إلى أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 41.2 بالمئة في المناطق المحررة ، و30 بالمئة في المناطق الجنوبية . . كما انه يعطل الطاقات البشرية في موسم الصيف حيث لايمكن استمرار حياة الناس الطبيعية تحت اجواء حرارة تصل الى مافوق الخمسين في مناطق عديدة من العراق.

وقد تزامن ذلك مع فتح الحدود للاستيراد من دول الجوار وخصوصا ايران مما ادى الى توقف ماتبقى من مصانع القطاع العام ومشاريع القطاع الخاص .

ونتيجة لعطل منظومة الطاقة الكهربائية المتكرر ، اعتمد المواطن العراقي على مشغلي المولدات المحلية لتجهيزهم بالكهرباء ، رغم التأثير البيئي الضار لهذه المولدات التي تعمل بالديزل ، اضافة الى مشاكل القطع المستمر لهذه الطاقة البديلة والرديئة .

ذكر تقرير لوكالة الطاقة الدولية أن العراقيين دفعوا 4 مليارات دولار في عام 2018 لهؤلاء المشغلين الصغار ، وهذا المبلغ يعادل ميزانية كاملة لوزارة الكهرباء .

اعادة اعمار

ان تعطيل جهود اعادة الكهرباء جاء بوسائل وطرق خبيثة عديدة منها الفساد المستشري في هذا القطاع ، والتغاضي عن السرقة والتخريب، والعقود المشبوهة . والتعاقد مع شركات وهمية . ناهيك عن سوء الإدارة الذي تركته في حالة فوضى عارمة .

ومن جانب اخر فان ايران عملت بعد الحرب الامريكية على العراق الى الانتقام منه أرضا وشعبا .

فهي احدى الدول التي ساعدت أمريكا في حربها على العراق . ومازالت ايران تمارس شتى عمليات الانتقام من هذا البلد العريق وشعبه . وهي بذلك تسعى للثأر من الحرب العراقية الايرانية . وهي مستمرة الى يومنا الحاضر في تعطيل كل تقدم او تطور في العراق وعلى مدى سبعة عشر عاما .

لقد ساهمت ايران وعملاؤها في تعطيل الصناعة والزراعة ليصبح العراق حديقة خلفية لها . ومستوردا لكل الحاجات البشرية على اختلاف انواعها . وبجودة اقل كثيرا من الحدود المتعارف عليها . كما شاركت في تعطيل الجهود لتحسين الطاقة الكهرباء خشية اكتفاء العراق من بعض المنتجات المحلية الصناعية والزراعية ، ليبقى العراق تحت مظلة ايران في المجالات كافة .

وفي مجال الطاقة يستورد العراق من ايران 31 بالمئة من الغاز المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية .

وتمسكت طهران باستمرار عقود الغاز، اضافة الى تصدير الطاقة الكهربائية الى العراق . كما تعمل ايران باستمرار على تعطيل مشاريع امدادات الطاقة من المملكة العربية السعودية والكويت والأردن .

وتوفر الكهرباء الخليجية مبالغ تقل ب 15بالمئة عن اسعار إيران .

ومازالت طهران تصر على استمرار عقود الغاز والكهرباء مع العراق كشريان حياة اقتصادي ، بعد تقلص صادراتها النفطية إلى حد كبير بسبب العقوبات الأمريكية .

واضافة لذلك فان هناك مساعي عديدة لتعطيل استخدام الطاقة المتجددة وخصوصا الشمس كبديل سليم للطاقة الاحفورية .

ان العراق يواجه خطة للتخريب بكل معنى الكلمة فقد تكالب الاعداء عليه ، بهدف تدمير وسائل الحياة الانسانية للعراقيين . وعلى الاخص الكهرباء الذي يمثل عصب الحياة واساس تقدم المجتمع .

وفي وسط أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة في تاريخ العراق الحديث ، نجد دولا كبرى واقليمية وبعض العملاء في الداخل ، يدركون جيدا اهمية الكهرباء للشعب العراقي وللاقتصاد الوطني ، لكونها المفتاح الرئيس للتطور والتقدم من خلال النهوض بالقطاع الصناعي والزراعي والقضاء على البطالة ، وتقليص الاستيراد مما يوفر العملة الصعبة ويقلل الاعتماد على النفط وتحرير الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الريعي النفطي .

ان ذلك يوجب على كل المثقفين والقوى الخيرة والنخب العراقية المخلصة تعرية وكشف مخططات الاحزاب الفاسدة ، ومساهمتها في تخريب الدولة والمجتمع .

وان جهودا يجب ان تبذل من اجل اعادة اللحمة الوطنية للمجتمع العراقي . حيث ان وحدة العراقيين هي الضمانة الاكيدة لعملية البناء واستقرار العراق ، واعادته الى وضعه الطبيعي كدولة فاعلة في المجتمع الدولي بعيدا عن المخططات الخبيثة للنيل من هذا الشعب الابي .

اطلالة

عندما يتحول الثوري إلى موظف بيروقراطي سيء

حسين الجاف
بغداد

سأذكر لكم قراءنا الاعزاء قصة قرأتها في كتاب (عبدالناصر والعالم). للصحفي المصري الشهير (محمد حسنين هيكل) وكانت عن زيارة زعيم الثورة العالمية لتحرير الانسان(ارنيستوشي جيفارا) الطبيب الثائر الارجنتيني الاصل الذي ضحى بالجاه والمنصب الرفيع والموقع الحزبي العالي وبعد كل ذلك وقبله زهو الشباب وعنفوانه اقول ضحى بكل شئ له في كوبا بعدانتصار ثورتهاوترك الزوجة الشابة الجميلة وحبيبة العمر الثائرة التي امضت معه اصعب سني حياتهما ثائرين في الادغال والجبال وحان الان وقت قطاف ثمرة نضالهم الثوري المجيد الطويل الدامي من اجل بناء دولة الاحلام لسعادة المواطنين الفقراء وبناء عش الاسرة الصغيرة الشخصي الامن لعائلته بعيدا عن دوي المدافع ورعب الكشف عن مواقعهم في اية لحظة من قبل امريكا وعميلها ديكتاتور كوبا السابق باتيستا وكان تشي جيفارا من اقوى واهم مساعدي فيدل كاسترو زعيم ثورة كوبا وعلى الرغم من رجاء كاسترو وحتى توسلاته له بالبقاء معه وزيرا للصناعة في كوبا البلد الذي انخرط جيفارا سنين عديدة لتحقيق احلام شعبها في الانعتاق والاشتراكية والحياة الفضلى لكنه اصر على ان يلتحق بالغابات البوليفية ثائرالتحرير فلاحيها وفقرائهامن من رق وسيطرة كبار الاقطاعيين وملاك الارض ومظالمهم فوشى به راع جاهل تافه عميل للمخابرات الامريكية أثيم ليعدم امام الفلاحين المساكين الذين كرس حياته لتحريرهم من عبودية الاقطاع نافح من اجل غدهم الافضل وتحقيق المكاسب لهم وعندما سؤل الراعي التافه عن سبب افشائه لسر وجود جيفارا في المنطقة الى عملاء امريكا ليعدموه مسيحا جديدا برئ الدماء وهو يذود عن حقوقهم المشروعة وبعد ان اكتشف الراعي التافه عظمة هذا المقاتل الثوري العظيم اجاب: (انه فعل ذلك واشيا بجيفارا لان حركته وحركة اصحابه في الاحراج القريبة من مراعي خرافه كانت تستفز ه وتستفز خرفانه) وهكذا دفع حياته ثمنا لحرية وسعادة وكرامة أناس انتهازيين جهلة حتى انهم لايستحقون الحياة وعلى اية حال فعندما زار مصر بدعوة من جمال عبدالناصر في منتصف ستينيات القرن العشرين تحدث جيفارا عن خطأ الثورة الكوبية الفادح في تكليف كبار قادة الثوار الذين زحفوا مع كاسترو الى هافانا العاصمة وذلك .. حين كلفوا بمناصب عليا في ادارات العليا الدولة والهامة ليصبحوامن كبار البيروقراطيين ..

انواع العطور

اذ اقتنوا اجمل البدلات واشتروا اغلى انواع العطور وامتلكوا اثمن انواع الساعات واشتروا احدث انواع السيارات المتوفرة هناك في وقتها وأثثوا مكاتب انيقة فخمة لاداراتهم بأموال الدولة التي من المفروض ان تصرف على تنمية المؤسسات التي تخدم الشعب الذي ينتظر التغيير نحو الاحسن على يد الثوار بأختصار نسوا الثورة ومبادءها وصاروا يأنفون من استقبال مراجعيهم في دوائرهم لمطالبتهم بتحقيق شأن عام او خاص لهم بل وكانوا يرفضون حتى البحث معهم في مطالبهم المشروعة اذ انهم كانوا يصرخون احيانا في وجوه مراجعيهم من الطبقات الفقيرة لانهم فتحوا الابواب عليهم وصاروا سببا في تعكير مزاج هواء الغرفة المكيفة المعطرة التي يديرون فيها العملةمثلما عكروا مزاجهم الرائق وينهي حيفارا حديثه قائلا وهكذا نسي جائعو الامس وثوار الاحراج اوضاعهم السابقة واسسوا لانفسهم نسقا حياتيا جديدا وهم الذين لم يكن يتوفر لهم الاستحمام الا كل شهرين او ثلاثة ولحاهم التي كانت بطول قدم ..فصاروا اليوم حليقين انيقين يضاهون في اناقتهم ومظاهرهم حتى ا(ثرى واشهر نجوم هوليوود) مما انطبق عليهم المثل العراقي الذي يوصف به اولياء النعمة الجديدة من المشايفين الذين حذرنا منهم امام الامة علي بن طالب عليه السلام . اي البطون التي جاعت ثم شبعت وهذا ما ينطبق على معظم مسؤولي البلد اليوم ان لم يكن على جميعهم دون استثناء.محبتي لكم جميعا... بقي ان نقول ان جيفارا اضاف في نهاية حديثه مع هيكل قائلا: لما وجدنا ان من كان صالحا ومفيدا لنا في زمن النضال السلبي لاينفعنا في زمن السلام والبناء قررنا الاستغناء عنهم في مسيرة تسيير الدولة المدنية الجديدة لنعتمد بالكامل على الكفاءات الوطنية شرط ان لا تعادي مسيرتنا الجديدة في الحرية والبناء وبذلك استفدنامن الخبرات الوطنيةوزجيناها في بناء البلد فنجحنا في بناء الحياة الجديدة لشعبنا مثلما وسعنا بذلك قاعدة التأييد الشعبي لثورتنا الوليدة.. ولعل من نافلة القول ان نذكر هنا ان اليوم في كوبا وبعد مرور اكثر من نصف قرن على استشهادجيفارا يوجد نحو مليون طبيب وكادر صحي متطور جدا وان متوسط العمر بين 85 و90 سنة للفرد الكوبي لكثرة المراكز الطبية ومؤسسات رعايةصحة الفرد من طبية ورياضيةوجهات وصف الغذاء الصحي الجيد للمواطنين علما بأن كوباجزيرة صغيرة في حوض الكاريبي وفي قلب اكبر دولة استغلالية بالعالم وهي امريكا المعادية بالتأكيد لتطلعات الشعوب فتعرضت خلال العقودالستة الماضيةالوف المرات لمؤامرات وغزوات عملاء امريكا لتعطيل مسيرة شعبها الاشتراكية الظافرة لكنها افشلت بعزم الشعب الكوبي البطل وقيادته الثورية المنتصرة مما ينطبق عليهم بكل تأكيد المثل الانكليزي الخالد القائل (عندما تكون هناك ارادة ..هناك طريق).